

## التجارة الدولية كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة

دراسة حالة: الجزائر في الفترة 2005-2018

### International trade as a strategy for achieving of sustainable development

Case study: Algeria in the period 2005-2018

كرمية التوفيق\*<sup>1</sup> ، جامع زهرة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة أكلبي محمد أولحاج -البويرة- (الجزائر)

<sup>2</sup> جامعة أكلبي محمد أولحاج -البويرة- (الجزائر)

**ملخص:** تعد التجارة الدولية موضوع يندرج في صميم التنمية، وذلك لكونه معيار يقيس تطور وتوازن الدول وذلك خلال تأمين احتياجاتها عن طريق عملية الاستيراد وفي نفس الوقت تقوم بتصدير سلعتها وخدماتها، الأمر الذي يضفي ويبرز الأهمية التي يكتسبها الميزان التجاري الذي يعتبر المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الخاصة بالسلع والخدمات الدولية، والجزائر هي من بين الدول التي تقوم بعملية الاستيراد والتصدير، كما أنها تبنت استراتيجيات تنموية، حيث اتبعت استراتيجية إحلال الواردات، ثم تنمية الصادرات وتشجيعها فمن خلال تحليل كل من بنية الصادرات والواردات نجد أهم ما نستورده هو التجهيزات الصناعية، أما بالنسبة للصادرات فيسيطر عليها قطاع المحروقات رغم الجهود المبذولة لتنمية الصادرات خارج المحروقات، ثم تليها كل من المواد نصف المصنعة والمواد الأولية. والجدير بالذكر أيضا هو رغم كل الجهود التي بذلتها الجزائر لخروج من دائرة الاقتصاديات الريعية إلا أن المحروقات ظلت تشكل المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه في صادراتها، إذ حاولنا في هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على توضيح العلاقة بين التجارة الخارجية والتنمية المستدامة وكذا تأثير قطاع التجارة الخارجية الجزائري على مختلف أبعاد التنمية المستدامة خلال الفترة الممتدة من 2005-2018.

**الكلمات المفتاح:** التجارة؛ التجارة الدولية ؛ الواردات؛ الصادرات؛ الميزان التجاري؛ التنمية المستدامة ؛ التنمية الاقتصادية؛ التنمية البيئية؛ التنمية الاجتماعية.

**Abstract:** International trade is an issue that is at the heart of development, as it is a criterion that measures the development and balance of countries by securing their needs through the import process while at the same time exporting their goods and services. Exports and the value of imports of international goods and services. Algeria is among the countries that carry out the import and export operations. Imports we find the most important imports are industrial equipment, while the exports are dominated by the hydrocarbons sector despite efforts to develop exports outside hydrocarbons, followed by semi-finished and raw materials.

The Algerian foreign trade sector since independence to the present day, which was marked by a dependence on the exports of fuel as a primary source of revenue and the continued increase in dependence on imports of goods and services in supplying the local market, has had a great impact on the various aspects related to sustainable development in Algeria.

What is said above, is what we tried to highlight in this study, by mainly illustrating the relationship between foreign trade and sustainable development, and the impact of the Algerian foreign trade sector on the economic, social and environmental aspects during the period 2005-2018.

**Keywords:** International trade, Export, Import, trade balance, Sustainable development; economic development; environmental development; social development.

**I- تمهيد :**

شهد الاقتصاد العالمي تغيرات مستمرة ومتلاحقة خصوصاً في مجال التجارة الدولية، وهذا ما دفع الكتاب الاقتصاديون بتبسيط الضوء على موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية منذ بداية القرن السابع عشر، كما شكلت التجارة منذ القدم محور اهتمام وتفكير الاقتصاديين القدامى، بل وأكثر من هذا فالتجارة ضلت العنصر الأساسي للبناء الاقتصادي لأي مجتمع ينمو ويتطور مع الأحداث المتعاقبة.

تعتبر التجارة الخارجية متغيراً أساسياً ضمن المتغيرات الاقتصادية الهامة في دالة النمو الاقتصادي الذي يعد في الوقت الحالي من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول بأكملها إلى تحقيقه سواء تلك المتقدمة أو النامية. والجزائر منذ الاستقلال وفي طريقها للنهوض باقتصادها للتخلص من شبح التبعية الاقتصادية، بعد أن أصبحت مستقلة سياسياً، انتهجت في ذلك خططا تنموية وفق ما أتيح لها من موارد مادية وبشرية، كان للتجارة الدولية نصيباً من هذه المخططات، وذلك لما لهذه الأخيرة من أهمية في دفع عجلة النمو الاقتصادي وإنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق استدامته.

والإشكالية المطروحة في بحثنا هذا هي: هل تعتبر التجارة الدولية عنصر من عناصر التنمية المستدامة؟

وقصد توضيح المشكل وتبسيطه نطرح مجموعة تساؤلات فرعية تمثل مجمل الاحتمالات التي تتطلبها الدراسة والتحليل.

• ما المقصود بالتجارة الخارجية؟

• ما مفهوم التنمية المستدامة؟

• هل توجد علاقة ارتباط بين التجارة الدولية والتنمية المستدامة؟

**1.I- التجارة الدولية كاستراتيجية للتنمية المستدامة****أولاً: مفهوم التجارة الدولية**

قبل التطرق لتعريف التجارة الدولية سنتطرق أولاً لتعريف التجارة يمكن تعريفها على أنها ماهي إعلامية تتم بين طرفين أو أكثر ويمكن تقسيم عملية التبادل هذه إلى قسمين هما:

أ. تبادل داخلي أو تجارة محلية، وهي التي تتم داخل السوق المحلي.

ب. تبادل خارجي أو ما يعرف بالتجارة الخارجية وهي امتداد للتجارة الداخلية المحلية بحيث لا يمكن إشباع أسواق خارجية إلى بعد إشباع الأسواق المحلية<sup>1</sup>.

حيث تعرف التجارة الخارجية بالإنجليزية international Trade هي تبادل السلع والخدمات عبر الحدود والمناطق المختلفة، وتشكل الناتج المحلي الإجمالي في كثير من البلدان.

كما استعمل مصطلح "التجارة الدولية" مع بدايات نظريات الحرية التجارية التي تبنتها الدول الصناعية في بحثها عن منافذ لإنتاجها وبحثها عن التموين بالمواد الأولية من مستعمراتها أو دول أخرى لتصل إلى البحث عن موافقة إنتاجها لشروط السوق الدولية.

ويخضع مصطلح " التجارة الدولية " شأنه في ذلك شأن الكثير من مصطلحات العلوم الاجتماعية لتباين كبير حول مضمونه والصور التي يتألف منها حتى يكون جامع ومانع وعموماً يمكن التفرقة بين<sup>2</sup>:

**المعنى الأول** " التجارة الدولية " والذي يضم كلا من الصادرات والواردات المنظورة والغير منظورة .

**المعنى الثاني** " التجارة الدولية " والذي يضم كلا من:

- الصادرات والواردات المنظورة (السلعية)؛
- الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات)؛
- الهجرة الدولية؛
- الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

### ثانيا: أهمية التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية أهمية بالغة في اقتصاديات الدول سواء المتقدمة أو المتخلفة منها، وذلك لما لها من دور فعال في دفع عجلة التنمية حيث تساهم هذه الأخيرة في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وبالتالي زيادة الانتاجية والدخل القومي وانعكاس ذلك على التطور الاقتصادي والاجتماعي، ويمكن إنجاز أهمية التجارة الخارجية فيما يلي<sup>3</sup>:

- ✓ تلعب التجارة دورا فعالا في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول.
- ✓ تعتبر التجارة الدولية مؤشرا على القدرة الإنتاجية والتنافسية في السوق الخارجي وذلك من خلال القدرة التصديرية والاستيراد وأثرها على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وعلى الميزان التجاري.
- ✓ تعطي الفرصة وتحقق المكاسب للحصول على سلع وخدمات تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا، كذلك تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب وتساعد على التقدم في الميادين الاجتماعية والثقافية بفضل ما تتطلب من احتكاك مستمر<sup>4</sup>.
- ✓ تعطي التجارة الخارجية الفرصة لكل دولة الحصول على بعض السلع والخدمات التي لا تتوفر وسائل إنتاجها لديها، إما لعدم توفر الظروف الطبيعية والمناخية الملائمة، أو توفر الإمكانية المادية والبشرية .
- ✓ تلعب التجارة الخارجية أهمية كبيرة في عملية التخصص وتقسيم العمل الذي أصبح أحد مظاهر وأساسيات الاقتصاد الدولي، نظرا لما يمكن أن يلعبه من زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف وتحسين النوعية والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
- ✓ تساعد التجارة الخارجية في تحسين أوضاع الموازين التجارية للعديد من الدول وما لذلك من أثر في تحسين موازين مدفوعاتها.
- ✓ تمكن من زيادة التشابك والتداخل بين الاقتصاديات المختلفة، وما لذلك من أثر في الحد من الصراعات الإقليمية والدولية سيادة الاستقرار في العالم .
- ✓ التجارة الدولية كذلك لها أهمية بالغة في نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصادات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة والارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات واشباع الحاجات بالإضافة إلى إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها<sup>5</sup>.

### ثالثا: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية<sup>6</sup>

#### 1- النظريات التقليدية المفسرة للتجارة الخارجية

##### أ- نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث

عرض آدم سميث في كتابه الشهير – ثروة الأمم the wealth of nations – لنظريته حول التجارة الدولية، وقامت تلك النظرية على ذات المنطق الذي يحكم الإنتاج المحلي وهو التخصص وتقسيم العمل فعلى المستوى الدولي يكون هناك تخصص وتقسيم

للعمل الدولي بين الدول، حيث تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتميز فيها بميزات مطلقة absolute advantage عن غيرها من الدول.

### ب- نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو

ترى هذه النظرية أن من مصلحة الدولة أن تخصص في المنتجات التي يمكنها الاستفادة من التكلفة النسبية، بمعنى حتى وإن كان هنالك بلد أقل فعالية في إنتاج منتوجين مقارنة ببلد آخر، تبقى لدينا فرصة لقيام التجارة الخارجية أو التبادل الدولي. فالبلد الأول يتخصص في إنتاج وتصدير المنتج الذي تكون فيه نفقته المطلقة أقل من المنتج الثاني، ويستورد المنتج الذي تكون نفقته المطلقة أعلى.

### 1- النظريات الحديثة المفسرة للتجارة

#### أ- وفرة عناصر الإنتاج- نموذج هيكشر و أولين-

طور الاقتصاديون فكرة التجارة بالاعتماد على وفرة الموارد الطبيعية واعتبارها عنصرا من عناصر الإنتاج، وسمي هذا النموذج بعدة مسميات كنموذج هيكشر-أولين و نموذج هيكشر-أولين-سامويلسون ونموذج وفرة عناصر الإنتاج، وجميعها يشير إلى نفس مجموعة الأفكار المطورة من طرف الاقتصاديين السويديين في بداية القرن العشرين وهما Eli Heckscher و Bertil Ohlin، ويشار إلى هذا النموذج HO.

وقد توصلنا إلى نتيجة مفادها أن اختلاف التكاليف النسبية بين الدول يرجع إلى اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية بين هذه الدول. فالدول تختلف فيما بينها من حيث الوفرة في عوامل الإنتاج،

#### ب- لغز ليونتييف

حاول ليونتييف إثبات نظرية هيكشر وأولين من خلال دراسته على الولايات المتحدة التي تتميز بوجود وفرة نسبية في رأس المال، ولهذا فإن منطق النظرية يقضي بضرورة تخصص الولايات المتحدة في الصناعات التي تتطلب رأس مال كبير وكمية محدودة من عنصر العمل والأرض، وأن تستورد السلع كثيفة عنصر العمل من البلدان الأخرى.

وقد إنتهى ليونتييف إلى أن الولايات المتحدة تستورد سلعا كثيفة رأس المال بمقدار حوالي 30 % أكثر من صادراتها، ما يعني أن الولايات المتحدة تصدر السلع كثيفة العمالة وتستورد السلع كثيفة رأس المال، وهو ما ناقض نظرية HO القائمة على وفرة العوامل للتخصص، وهو ما أصبح يعرف لاحقا بلغز ليونتييف.

#### ت- نظرية حياة المنتج (الفجوة التكنولوجية)

إضافة إلى مساهمة الموارد ومدى توفرها في قيام التجارة الدولية وتخصص الدول، فإن التفاوت التكنولوجي بين الأمم يعتبر أيضا أحد المحددات للتجارة الدولية.

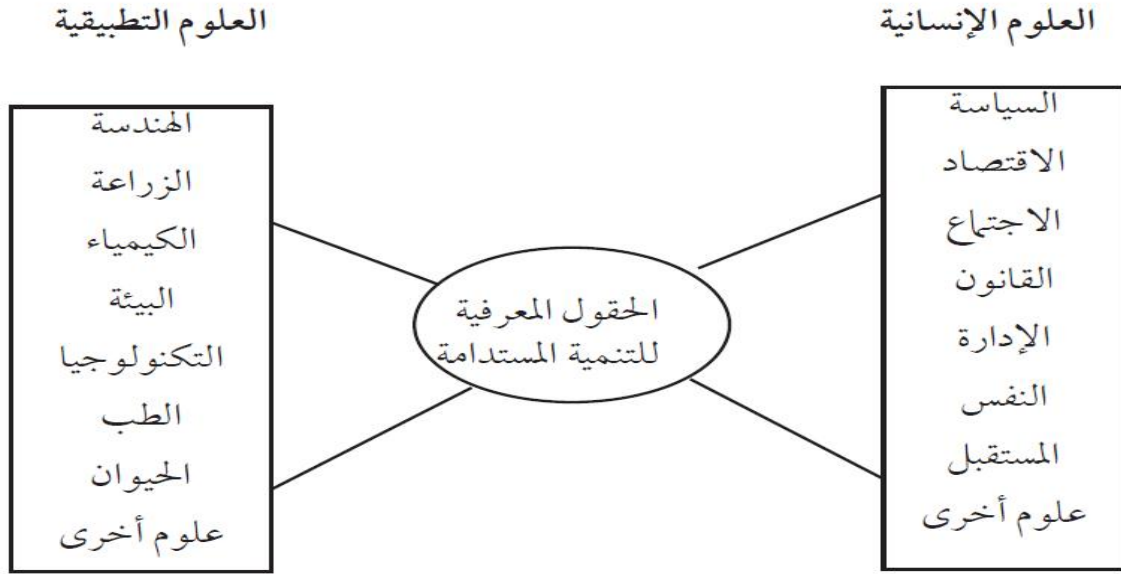
ووفقا لنموذج الفجوة التكنولوجية، فإن التعامل الأكبر بين الدول الصناعية يرتكز بالأساس على إدخال منتجات جديدة وتقنيات جديدة في العملية الإنتاجية، وبالتالي فإن المنتج الأول للمنتج يحتفظ بحق الاحتكار والسيطرة المؤقتة للإنتاج التي تكفلها له حقوق الإبداع والابتكار، وهو ما يعتبر إحدى المحفزات الرئيسية على التجديد والإبداع المستمرين، وسميت بنظرية حياة المنتج لأن فترون يميز بين ثلاث مراحل لتطوير شروط أماكن إنتاج المنتج وهي مرحلة الإنتاج، مرحلة الانتشار، مرحلة النمطية الشديدة.

## I.2- التنمية المستدامة وعلاقتها بالتجارة الخارجية

### أولاً: مفهوم التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة ليست حقلاً علمياً مستقلاً عن بقية الحقول، وإنما هي حصيلة تفاعلها وتوظيفها في القضايا ذات العلاقة بأبعادها، لذلك نعرفها بأنها برادتم جديد لجمع المعرفة من مختلف حقولها وتوظيفها، لتحقيق التنمية المتوازنة، وهذا ما يعكسه هذا الشكل.

### شكل رقم 1: المعرفة المستدامة



إنّ التنمية المستدامة تتطلّب الاهتمام ليس بالتّموّ الاقتصاديّ المادّيّ فحسب، الذي يعرف التّموّ بأنّه: "تطور الاقتصاد وانتفاله من حالة إلى حالة أفضل، أيّ نموّ الدّخل القوميّ فقط"، بل بالوقت ذاته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، والتي تتفق جميع التعريفات للتنمية المستدامة على أنّها تغزّ حضاري يستهدف الارتقاء بالمجتمع اقتصاديا واجتماعيا وتكنولوجيا وثقافيا، وتوظيف كلّ الموارد المادّيّة والطبيعيّة والبشرية من أجل صالح الجميع<sup>7</sup>.

كما تعرف التنمية المستدامة على أنّها التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل وبشكل عادل للموارد الطبيعية، بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتهم<sup>8</sup>.

كما عرف المشرع الجزائري التنمية المستدامة في المادة الرابعة من القانون 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة كما يلي: "التنمية المستدامة تعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار التنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية<sup>9</sup>.

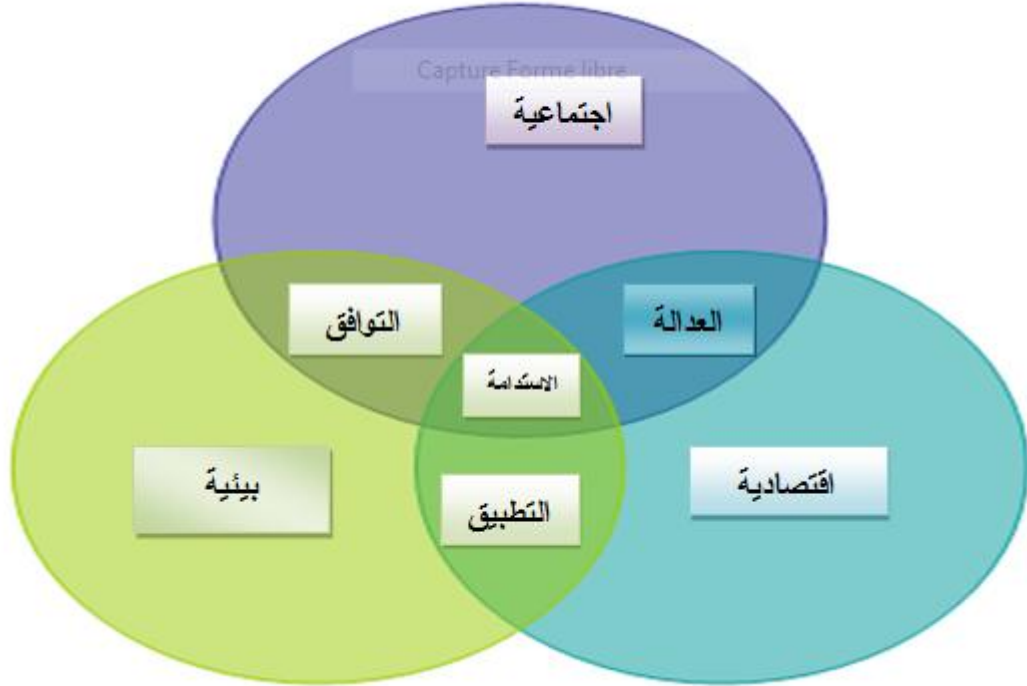
لذلك يحاول مفهوم التنمية المستدامة إعادة توجيه التنمية نحو نموذج أكثر شمولية يخلق روابط بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة<sup>10</sup>.

### ثانياً: الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة

من الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة هي محاولة خلق نموذج التنمية الذي يدمج كل من الاقتصاد والمجتمع والبيئة، إذ تجدر الإشارة إلى أن هذه الأبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة ولا يجوز التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض، لأنها جميعاً تتركز مبادئ وأساليب التنمية المستدامة". وقد أشار خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول هذه الأبعاد إذ أكدوا أنه "كثيراً ما يستخدم مفهوم التنمية المستدامة كمؤشر لأهمية إتباع الأساليب الإدارية البيئية إلا أن حقيقة مفهوم التنمية المستدامة لا يقتصر على ذلك فقط بل يشمل

التركيز على استراتيجية إدارية اقتصادية تتضمن منظور بيئياً واجتماعياً ومؤسسياً قوامه التنمية البشرية. والشكل التالي يوضح وجهة النظر التي ترى وجود ترابط وتداخل بين هاته الأبعاد، ويمكن التعامل معها على أنها منظومات فرعية لمنظومة التنمية المستدامة.

الشكل رقم (02): الرسم البياني الأكثر انتشاراً للعلاقة بين هذه الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة



source : LUKAS DIBLASIO BROCHARD, (2011), "E DÉVELOPPEMENT DURABLE: ENJEUX DE DÉFINITION ET DE MESURABILITÉ", MÉMOIR PRÉSENTÉ COMME EXIGENCE PARTIELLE DE LA MAÎTRISE EN SCIENCE POLITIQUE, UNIVERSITÉ DU QUÉBEC À MONTRÉAL, p : 13.

- 1-العنصر الاقتصادي: ويستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة دخل المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل وبكفاءة. ويشير مفهوم "الاحتياجات الأساسية لفقرى العالم الذين ينبغي إيلاءهم الأولوية الأولى".
- 2-العنصر الاجتماعي، ويشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، وإلى النهوض برفاه الناس، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان، كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة، والتنوع والتعددية، والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار.
- 3-العنصر البيئي، ويتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الأيكولوجية والنهوض بها<sup>11</sup>.

#### رابعا: مؤشرات قياس التنمية المستدامة

تنقسم مؤشرات التنمية المستدامة إلى أربع مؤشرات رئيسية وهي<sup>12</sup>:

- أ-المؤشرات الاقتصادية: تتمثل أهم المؤشرات الاقتصادية فيما يلي: معدل الدخل الوطني للفرد ونسبة الاستثمار في معدل الدخل الوطني، الميزان التجاري ما بين السلع والخدمات، قيمة الدين الخارجي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة المساعدات التنموية الخارجية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، الاستهلاك السنوي للطاقة وكثافة استخدامها، كمية انتاج النفايات وسائل النقل والمواصلات.....الخ؛
- ب-المؤشرات الاجتماعية: كثيرة ومتعددة من أهمها: السكن، نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر...الخ؛

ت- المؤشرات البيئية: يتضمن هذا المؤشر عدة مؤشرات أهمها:

- نصيب الفرد من الأراضي الزراعية: يتضمن هذا المؤشر نصيب الفرد من الأراضي المتاحة للإنتاج الزراعي، فالزراعة لها دور كبير في تحقيق التنمية الزراعية لما توفره من غذاء للسكان إضافة إلى فرص العمل؛
- التغير في مساحات الغابات والأراضي: يقيس هذا المؤشر نسبة الأراضي الخضراء نسبة إلى مساحة البلد الإجمالية فإذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة دل على إمكانية زيادة الانتاج الزراعي أما العكس فإنه يشير إلى توسع التصحر وزحفه إلى الأراضي الخضراء؛
- التصحر: من خلال قياس نسبة الأراضي المصابة بالتصحر مقارنة مع المساحة الإجمالية للبلد، و يعد تقليص المساحات الصحراوية من شروط تحقيق التنمية المستدامة،

ث- المؤشرات المؤسسية: من أهمها

- مدى قدرة الأفراد على الحصول على المعلومات؛
- عدد العلماء والمهندسين في مجال البحث العلمي؛
- معدل الإنفاق على البحث والتطوير يشير هذا المؤشر إلى حجم الإنفاق المالي على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي .

#### خامسا: استراتيجيات التنمية والتجارة الخارجية<sup>13</sup>

توجد علاقة ارتباط واضحة في الدول النامية بين القدرة التصديرية و بين معدل تكوين رأس المال الثابت وبالتالي معدل الاستثمار والنمو الاقتصادي.

إذ نجد أن المكون الرئيسي للدخل القومي في هذه البلدان هي الصادرات من المواد الأولية و الزراعية فكلما ارتفعت نسبة الصادرات كلما ارتفعت نسبة الاستثمار وبالتالي معدل الانتعاش و النمو الاقتصادي. فنظرية التنمية الاقتصادية عكس نظرية التجارة الخارجية تعتمد على التحليل الديناميكي وتحتم بكيفية زيادة الموارد في العملية الإنتاجية عبر مرور الزمن و هذه هي الغاية المنشودة من قبل كافة الدول.

#### 1- إستراتيجية التنمية في اقتصاد تصديري

◆ يتمتع الاقتصاد التصديري بقدر كبير نسبيا من حرية اختيار نمط الاستثمار والذي يقوم على الواردات من السلع الرأسمالية، وذلك بافتراض أن الطلب على الصادرات التقليدية مرنا لوقت طويل، ويؤدي الاستخدام الصحيح للطاقة الاستيرادية إلى التخفيف من حدة الاختناقات التي تؤدي إلى الحد من مستوى الاستثمار.

◆ إن إستراتيجية اقتصاد تصديري تهدف إلى إنتاج بدائل الواردات بتوفير مداخل العملة الأجنبية التي تساعد على استيراد السلع الصناعية لإقامة مشاريع اقتصادية ولكن لا نجد لهذا تطبيقا لواقع اقتصاديات الدول النامية، وإنما مداخلها من الصادرات تذهب لاستيراد السلع الاستهلاكية دون استغلال أمثل لمداخل الصادرات.

وفي هذه الحالة يمكن إزاء هذا الوضع إتباع سياسة اقتصادية ملائمة إذا أمكن تطبيقها فعلا، فالصادرات المرنة تتيح الفرصة لبدء عمليات تنمية اقتصادية سريعة تهدف إلى تحقيق بناء اقتصادي أكثر توازنا للدولة، إلا أن ذلك يعتمد على طبيعة المتغيرات الاجتماعية اللازمة لتحقيق هذا الهدف أهمها تلك التي تؤدي إلى سد الثغرة بين قطاع التصدير وبقيّة قطاعات الاقتصاد القومي وزيادة الإنتاج الزراعي وبداية عملية التصنيع التي تهدف إلى الحد من واردات السلع التي يمكن إنتاجها بسهولة نسبية، أو التي لا يتوافر لإنتاجها ظروفًا مواتية بالذات في الدولة بميزة نسبية، ويترتب على ذلك حدوث تغير ملموس في النمط السلعي، للواردات بينما يظل نمط الصادرات دون تغيير من الناحية العملية وذلك خلال المرحلة الأولى من التنمية على الأقل.

## 2- إستراتيجية التنمية في الاقتصاد حساس للواردات

تهدف هذه الإستراتيجية إلى التوسع في حركة التجارة الخارجية مع ضمان نمو مرتفع لمعدل الدخل القومي بالنسبة لمعدل نمو الواردات وتحقيق أقصى حد ممكن من الطاقة الاستيعابية مع استخدامها على أفضل وجه ومريح ومعقول، ومن جهة أخرى كيفية تحقيق أقصى معدل للنمو في ظل طاقة استيراد معينة، والطريقة الوحيدة للتوسع في ظل الطاقة الإستيعابية هي العمل على زيادة الصادرات التي يمكن تحقيقها بواسطة الصادرات التقليدية أو بالتوسع في مبيعات المنتجات الجديدة .

## سادسا: علاقة التنمية المستدامة بالتجارة الخارجية

كل اقتصاد في العالم متورط، إلى حد كبير أو أقل، بالتجارة الدولية وذلك لما لها من دور في تحسين إنتاجية الموارد الطبيعية والبشرية، خاصة الأرض والعمل، وكفاءة الإنتاج المحلي، وتوليد العمالة والدخل. وفقًا لمؤتمر الأمم المتحدة لتجارة والتنمية (الأونكتاد)، "لا يزال التراجع هو الأكثر موثوقية وطريقة منتجة للاندماج في الاقتصاد العالمي ودعم جهود البلدان الفقيرة لتصبح أقل اعتماداً على المساعدات"<sup>14</sup>.

التجارة الدولية عندما تنظم جيداً ضمن سياسة متماسكة الأطر، يمكن أن تقدم مساهمة مهمة في التنمية المستدامة. حيث كانت السياسة التجارية موضوعاً متكرراً في النقاش حول خطة التنمية العالمية لما بعد عام 2015. في ريو تضمنت الوثيقة الختامية، "المستقبل الذي نريده"، كما أشار أعضاء الأمم المتحدة إلى أهمية تهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة والتعاون الدولي، بما في ذلك ما يتعلق بالسياسة التجارية.

كما صدر في 2 يونيو 2014 "مشروع الصفر" لأهداف التنمية المستدامة (من قبل الرئيسين المشاركين للأمم المتحدة وأشار الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية المعني بأهداف التنمية المستدامة إلى عدد من تدابير السياسة العامة للتجارة، ذلك باعتبار هذه الأخيرة كوسيلة لدعم التقدم نحو تحقيق أهداف حول إنهاء الجوع، ومستدامة وشاملة النمو الاقتصادي وإنهاء الفقر. يشرح موجز السياسات هذا كيف يمكن للتجارة أن تساهم في الأمن الغذائي ونشر التكنولوجيات البيئية.

التجارة الدولية ليست غاية في حد ذاتها، بل هي عنصر من عناصر التنمية المستدامة، يجب أن تكون السياسة التجارية جزء من إطار سياسة متماسكة، ومن خلال ما سبق نستنتج أن التجارة الدولية محرك فعال للتنمية وذلك من خلال الدور الفعال الذي تلعبه في:

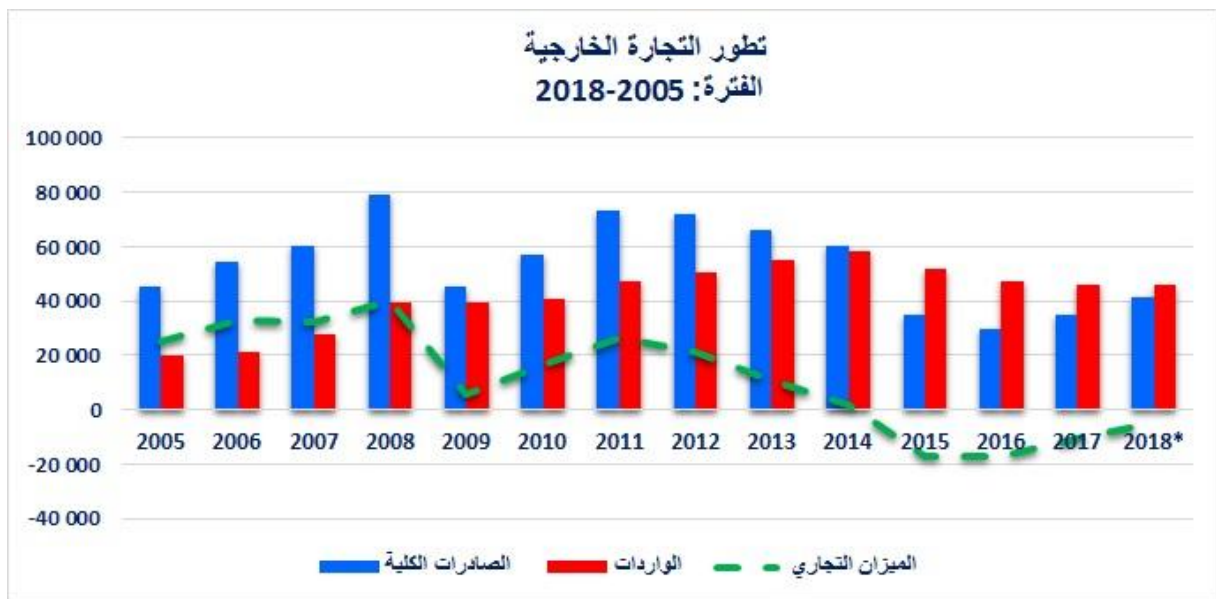
- تقوم جميع الدول بتصدير الكثير من المنتجات الزراعية إلى البلدان الأخرى واستيراد السلع الرأسمالية. وبالتالي فإن التنمية الاقتصادية للبلد تعتمد بدرجة كبيرة على التجارة الدولية.
- زيادة الدخل الوطني؛



- زيادة الناتج المحلي الاجمالي، بفعل زيادة الصادرات؛
- خلق فرص عمل بفعل تنامي الصناعات الموجهة للصادرات؛
- تعظيم القيمة المضافة للقطاع الصناعي الموجه إلى الصادرات؛
- مساهمة التجارة في الأمن الغذائي للجميع؛
- توفير النقد الأجنبي؛
- التوسع في السوق.

### 3.I- واقع التجارة الدولية في الجزائر خلال الفترة 2005-2018

شكل رقم 03: يوضح تطور التجارة الدولية في الجزائر للفترة 2005-2018



المصدر: المركز الوطني لمعلومة احصائيات الجمارك

\* نتائج مرقنة

### تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2005-2018)

عرفت الصادرات الجزائرية فائضا في قيمتها خلال السنوات الأخيرة وهو ما يمكن ملاحظته في الجدول الموالي:

جدول رقم (01): تطور الصادرات في الجزائر (2005-2015)

الحجم بالمليار دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015	2017	2018
الصادرات	46.33	54.74	60.59	78.59	45.18	57.09	71.74	64.43	59.99	18.91	35.19	41.16

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على 2005-2015

[http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin\\_statistique.htm](http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm) (بنك الجزائر)

\* على المركز الوطني لمعلومة إحصائيات الجمارك (2017-2018)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الصادرات الجزائرية عرفت فائضا ستة 2008 بقيمة 78.59 مليار دولار، ولقد كانت لصادرات المحروقات فرصة الأسد أين وصلت إلى 77.19 مليار دولار بنسبة 98.70 % وذلك راجع لارتفاع سعر البرميل إلى 98.96 دولار للبرميل، كما عرفت الصادرات الجزائرية انخفاضا وصل إلى 45.18 مليار دولار في سنة 2009 وذلك نتيجة انخفاض صادرات المحروقات حيث كانت قيمتها 44.41 مليار دولار واستمر هذا الانخفاض بين الصعود والنزول إلى أن وصل إلى 18.91 سنة 2015، وذلك لانخفاض سوق النفط، وهنا يمكن القول أن صادرات الجزائر تسيطر عليها صادرات المحروقات بنسبة تفوق 97%، بينما الصادرات خارج المحروقات فقد كانت مساهمتها بسيطة لا تتعدى 2% طيلة الفترة المدروسة.

### تطور الواردات خلال الفترة (2005-2018)

عرفت الواردات الجزائرية زيادة في قيمتها خلال السنوات الأخيرة نظرا لتحرير التجارة الخارجية الجزائرية وهو ما يمكن ملاحظته في الجدول الموالي<sup>15</sup>:

### جدول رقم (02): تطور الواردات خلال الفترة (2005-2018)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2017	2018
الواردات	-19.86	-20.86	26.35-	-37.99	37.40-	-38.89	40.94-	-51.57	-54.99	-59.67	-27.09	46.05	46.19

الوحدة: مليار دولار

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد:

\* على إحصائيات بنك الجزائر (2005-2015)

[http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin\\_statistique.htm](http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm)

\* على المركز الوطني لمعلومة إحصائيات الجمارك (2017-2018)

\* نتائج مرقمة

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول السابق التزايد المستمر والصعود في اتجاه الواردات الجزائرية ولقد وصلت أعلى قيمة لها سنة 2015 حيث سجلت قيمة 59.67 مليار دولار وهذا ما يؤكد عدم نجاعة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على المؤسسة الاقتصادية ومن هناك تراجعت الواردات عام 2015 إلى 27.09 بسبب الأزمة المالية الواقعة في الجزائر في 2015، لتعود إلى الارتفاع سنة 2017 بقيمة 46.05.

جدول رقم 03: تطور الصادرات خارج المحروقات والواردات خلال الفترة (2010-2005)  
الوحدة: مليون دولار

السنوات	واردات	صادرات غير نفطية	صادرات نفطية
2005	20357	1012	44989
2006	21456	1180	53433
2007	27631	1312	58206
2008	39479	1940	79298
2009	39294	1070	44124
2010	40473	1040	45530

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

الجدول رقم 04: تطور الصادرات خارج المحروقات والواردات خلال الفترة (2018-2011).  
الوحدة: مليون دولار

السنوات	الواردات	الصادرات غير نفطية	الصادرات نفطية
2011	47247	2062	73489
2012	50378	2187	71866
2013	55028	2014	64974
2014	58330	2582	62956
2015	51646	2057	33081
2016	46727	1781	27917
2017	46059	1930	33203
2018	46197	2830	38953

المصدر: 2011-2014 الديوان الوطني للإحصائيات ONS، ALGEX. 2015-2018: على بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46، جوان 2019، ص 28.

من خلال الجدولين السابقين نلاحظ أن صادرات الجزائر لازالت تقوم على التبعية لقطاع المحروقات رغم الجهود التي بذلتها الدولة لتطوير القطاعات خارج المحروقات، فقد بلغت نسبة الصادرات من المحروقات في نهاية 2012 نسبة 97.1 وهذا يدل على ضعف تأطير البرامج إذ لم تتجاوز نسبة الصادرات خارج المحروقات نسبة 4 % وهذا يدل على استمرار الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني.

جدول رقم 05: التوزيع السلعي للصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2014-2000).

الوحدة: مليون دولار

السنوات	مواد غذائية	مواد خام	منتجات نصف مصنعة	مواد تجهيز زراعية	مواد تجهيز صناعية	التجهيز السلعي الاستهلاكية
2000	32	44	465	11	47	13
2001	28	37	504	22	45	12
2002	35	51	551	20	50	27

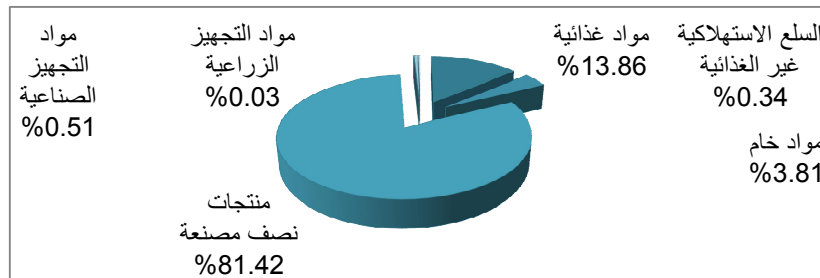
35	30	1	509	50	48	2003
16	52	1	552	102	65	2004
14	36	-	656	134	67	2005
43	44	1	828	195	73	2006
35	46	1	993	169	88	2007
32	67	1	1384	334	119	2008
49	42	-	692	170	113	2009
30	30	1	1056	94	315	2010
15	35	-	1496	161	355	2011
19	32	1	1527	168	315	2012
17	27	0.2	1604	109	402	2013
10	15	1	2350	110	400	2014
11	17	-	1685	105	239	2015
18	53	-	1299	84	327	2016
20	78	-	1410	73	349	2017
33	90	-	2242	92	373	2018

المصدر: مديرية الجمارك

شملت مجموعة السلع التي يتم تصديرها خارج المحروقات أساسا المواد الغذائية؛ مواد خام؛ منتجات غير مصنعة، مواد التجهيز الزراعية؛ مواد التجهيز الصناعية؛ بالإضافة للسلع الاستهلاكية حيث تصدرت القائمة المنتجات النصف المصنعة. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (04): التوزيع السلي للصادرات خارج المحروقات لسنة 2014

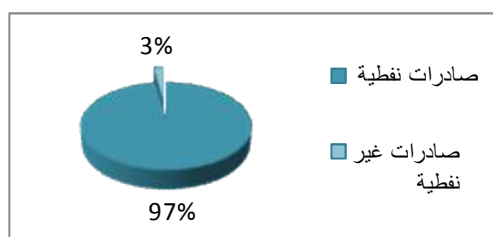
الوحدة: بالنسبة المئوية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

فبالرغم من الإصلاحات المتبعة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات إلا أنها لم تتعدى 4% حيث نلاحظ أن صادرات المحروقات مازال مهيمنة على صادرات الجزائر ولا يزال الاقتصاد الجزائري تابع لها التي تتراوح من 96 إلى 97%. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (05): يوضح توزيع صادرات الجزائر



المصدر: من أعداد الباحثين

## جدول رقم (06): تطور الميزان التجاري في الجزائر (1990-2018)

عرف الميزان التجاري تراجعاً في قيمته خلال السنوات الأخيرة إلى أن وصل للعجز في سنة 2015 وهذا ما يمكن ملاحظته في الجدول الموالي<sup>16</sup>

الحجم بالمليون دولار

القيمة بالمليون دولار	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018*
الصادرات خارج مجال المحروقات	1 099	1 158	1 332	1 937	1 066	1 526	2 062	2 062	2 165	2 582	2 063	1 780	1 930	2 830
صادرات المحروقات	43 937	53 456	58 831	77 361	44 128	55 527	71 427	69 804	63 752	60 304	35 724	28 246	33 261	38 338
مجموع الصادرات	45 036	54 613	60 163	79 298	45 194	57 053	73 489	71 866	65 917	62 886	37 787	30 026	35 191	41 168
الواردات	20 048	21 456	27 631	39 479	39 294	40 473	47 247	50 376	54 852	58 580	51 501	47 089	46 059	46 197
الميزان التجاري	24 989	33 157	32 532	39 819	5 900	16 580	26 242	21 490	11 065	4 306	-13 714	-17 063	-10 868	-5 029

المصدر: المركز الوطني لمعلومة إحصائيات الجمارك.  
نتائج مؤقتة

## جدول رقم (07): يوضح اهم متعاملي الجزائر لسنتي 2014-2015

المناطق الاقتصادية	الواردات بالمليون دولار أمريكي			الصادرات بمليون دولار أمريكي		
	السنة		التطور %	السنة		التطور %
	2014	*2015		2014	*2015	
دول الاتحاد الاوربي	29 684	344 25	-14.62	40 378	25 801	-36.10
دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	8 436	7 353	-12.84	10 344	5 428	-47.53
الدول الاوربية الاخرى	886	1 220	37.70	98	37	-62.24
دول امريكا الجنوبية	3 815	2 818	-26.13	1 183	1 575	-50.52
اسيا	12 619	11 830	-6.25	5 060	2 562	-49.37
اوقيانوسيا	-	-	-	-	57	-

الدول العربية	1 962	1 912	-2.55	648	628	-3.09
الدول المغاربية	738	674	-8.67	3 065	1 607	-47.57
الدول الافريقية	440	350	-20.45	110	92	-16.36
	58 580	51 501	-12.08	62 886	37 787	-39.91

المصدر: المركز الوطني للإعلام الألي والإحصاء التابع للجمارك

\* نتائج مؤقتة

تشكل دول الاتحاد الأوروبي أهم زبون للجزائر وعلى رأسها إيطاليا حيث تقدر نسبة الصادرات بالنسبة للسنوات المذكورة في الجدول أعلاه على التوالي: 40 378 مليون دولار أمريكي سنة 2014، 25 801 دولار سنة 2015، أي بتراجع قدر ب: -36.10، كذلك دول منظمة التعاون والتنمية خارج الاتحاد الأوروبي بالنسبة للصادرات تحتل المركز الثاني على رأسها أمريكا، كندا، وتركيا، أما التبادل مع دول المغرب العربي وكذا الدول العربية الافريقية يبقى محتشما ( أنظر الجدول أعلاه)، وبالنسبة للواردات أيضا تبقى دول الاتحاد الأوروبي المتعامل الأول مع الجزائر.

الجدول رقم 08: يوضح أهم متعاملي الجزائر لسنتي 2015-2017

الوحدة: بالنسبة المئوية

	2017		2016		2015	
	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
الاتحاد الأوروبي	44,1	57,9	47,7	57,4	49,3	66,3
الدول الأوروبية الأخرى	9,3	5,5	6,8	4,9	7,3	5,4
أمريكا الشمالية	5,3	11,8	6,0	17,2	6,4	8,2
أمريكا اللاتينية	7,2	7,2	6,6	6,6	6,2	4,9
آسيا	27,9	10,9	25,9	7,9	24,1	8,7
المغرب	1,3	3,6	1,5	3,9	1,3	4,5
الدول العربية	3,3	2,2	4,1	1,3	3,7	1,6
إفريقيا	0,4	0,3	0,5	0,2	0,7	0,2
باقي العالم	1,3	0,5	0,9	0,6	1,0	0,2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي لا يزال يحافظ على الصدارة، كذلك دول منظمة التعاون والتنمية خارج الاتحاد الأوروبي بالنسبة للصادرات تحتل المركز الثاني على رأسها أمريكا، آسيا، أما التبادل مع دول المغرب العربي والدول العربية لا يزال ضعيفا.

شكل رقم (06): يوضح أهم ست (06) زبائن الجزائر بالنسبة لسنة 2018



المصدر: المركز الوطني للإعلام الألي والإحصاء التابع للجمارك

بالنسبة لسنة 2018، يتمثل أهم ست (06) زبائن الجزائر في: إيطاليا (6.13 مليار دولار أمريكي)، إسبانيا (5 مليار دولار أمريكي)، فرنسا (4.63 مليار دولار أمريكي)، الولايات المتحدة الأمريكية (3.85 مليار دولار أمريكي)، بريطانيا (2.77 مليار دولار أمريكي) و تركيا (2.31 مليار دولار أمريكي).

#### IV- الخلاصة:

من خلال دراستنا هذه وقفنا على أهم التطورات التي شهدتها التجارة الدولية، فهاته الأخيرة تعتبر القاطرة التي تجر عجلة التنمية، إلا أنها لم تقم بدورها الرائد في ذلك، والسبب في ذلك يعود إلى البنية الهشة للاقتصاد ونقص المعلومات الدقيقة والكافية على التقنيات التطبيقية في ميدان التجارة الدولية، وبالرغم من مختلف البرامج التنموية التي وضعتها الجزائر منذ حقبة الاستقلال إلى وقتنا الراهن إلا أنها تميزت بالتشاغل أحيانا والتردد أحيانا أخرى، والجدير بالذكر أيضا فبالرغم من الإصلاحات المتبعة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات إلا أن هذه الأخيرة لا تزال تابعة لقطاع المحروقات حيث قدرت صادراتها النفطية خلال سنوات الدراسة بتجاوزها لـ 97%.

#### النتائج:

- من خلال بحثنا نخلص إلى أهم نتيجة وهي "التجارة الخارجية في الجزائر لا تزال ضعيفة وينعكس هذا من خلال الميزان التجاري، فقد سجل هذا لأخير عجز طويلة فترة الدراسة؛
- بالرغم من كل الجهود التي بذلتها الجزائر في إطار تنمية التجارة خارج المحروقات إلا أنها مازالت تعاني من أحادية التصدير ومشكل التبعية للريع النفطي، و هذا ما يدفع بها إلى وجوب البحث عن ميكانيزمات وسياسات جديدة لبناء اقتصاد صامد أمام التقلبات الاقتصادية و التخطيط لمرحلة ما بعد النفط
- الصادرات خارج المحروقات لم تتعدى 4% من إجمالي الصادرات إلى يومنا هذا؛
- تشهد الواردات معدلات مرتفعة وهذا ما يكبد عدم نجاعة الإصلاحات التي أدخلتها الجزائر على المؤسسة الاقتصادية.

#### التوصيات:



- بات من الضروري على الجزائر التفكير في كيفية معالجة الاختلال التوازن في ميزان التجاري، وذلك بإعطاء قطاعات مهمة نصيب من الاهتمام، نذكر على سبيل المثال تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في المشاريع الانتاجية خاصة المشاريع الزراعية والحيوانية، هذا الإجراء من شأنه تقليص الواردات من جهة وتشجيع الصادرات من جهة أخرى وذلك بتصدير الفائض منه.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي لغرض تطوير الانتاج المحلي وبالتالي الرفع من حجم الصادرات وتقليص حجم الواردات.

#### - الإحالات والمراجع :

- <sup>1</sup> - روجيه دوهيم، (1967)، مدخل إلى الاقتصاد "ترجمة "سموحي فوق العادة" المكتبة العلمية، ص: 07.
- <sup>2</sup> - سامي عفيفي حاتم، (1993)، التجارة الدولية بين النظر والتطبيق، الكتاب الأول، ط2، المصرية العربية، القاهرة، ص 36.
- <sup>3</sup> - محمود حسين الوادي (2009)، أحمد عارف حسين الاقتصاد الكلي، دار الطبعة الأولى الميسرة للنشر والتوزيع عمان، ص: 274-275.
- <sup>4</sup> - سفيان عبد العزيز، (2013)، "دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، (سلسلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، العددان: 61-62: شتاء-ربيع، جامعة بشار، ص 171.
- <sup>5</sup> - شعيب بونوة، زهرة بن مخلوف، (2010)، مدخل إلى التحليل الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 104.
- <sup>6</sup> - العايب عبد الرحمن، (2013-2014)، "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة"، رسالة مقدمة في ظل نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص-ص 06-12.
- <sup>7</sup> - معتصم محمد اسماعيل، (2015)، "دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه"، قسم العلوم الاقتصادية، كلية: العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، ص: 42.
- <sup>8</sup> - حنيش أحمد، بوضياف حفيظ، (2018)، "التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة أساس الاستثمار في الطاقات المتجددة"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي العلمي حول استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة تجارب بعض الدول- يومي 2-24 أبريل 2018، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، جامعة البليدة2، ص: 03.
- <sup>9</sup> - حنيش أحمد، بوضياف حفيظ، نفس المرجع السابق، ص: 03.
- <sup>10</sup> : LUKAS DIBLASIO BROCHARD (2011), "E DÉVELOPPEMENT DURABLE: ENJEUX DE DÉFINITION ET DE MESURABILITÉ", MÉMOIR PRÉSENTÉ COMME EXIGENCE PARTIELLE DE LA MAÎTRISE EN SCIENCE POLITIQUE, UNIVERSITÉ DU QUÉBEC À MONTRÉAL, p: 13.
- <sup>11</sup> - العايب عبد الرحمن، مرجع سيقدره ص: 24.
- <sup>12</sup> - زروخي فيروز، أنساع رضوان، (2018)، "إشكالية التنمية المستدامة و تحدياته"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد رقم 02، افريل 2018، ص: 73.
- <sup>13</sup> - شرفاوي عائشة، (2001)، "تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية - حالة الجزائر-"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، ص-ص: 25-26.

<sup>14</sup> International Trade and Sustainable Development Post-2015 Development Agenda Briefing Series, POLICY BRIEF. JUNE 2014, web site: [www.ictsd.org](http://www.ictsd.org).

<sup>15</sup> - [http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin\\_statistique.htm](http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm) (بنك الجزائر)

<sup>16</sup> - [http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin\\_statistique.htm](http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm)